

صمحة	الفريس	
£V4	قانون معدل لقانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية	انون مؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٦٩
143	قانون معدل لقانون الجارك والمكوس	نَوْنَ مُؤْمَّت رقم (١٦) لسنة ١٩٦٩
٤٨٠	نظام معدل لنظام المياه واللافتات والمحلات العامة في بلدية جرش	ظام رقسم (۲۵) لسنة ۱۹۶۹
£14	نظام الغاء نظام اجور الاعمال الاضافية لموظفي الدولة	نلسام رقسم (۲٦) لسنة ١٩٦٩
212	نظام معدل لنظام معهد الثقافة العمالية	طسام رقسم (۲۷) لسنة ۱۹۲۹
٤٨٦	نظام تشكيلات وظائف مجلس الاعمار	نظسام رقسم (۲۸) لسنة ۱۹۶۹
٤٨٧	سنة ١٩٦٩	نظام الرسوم وطوابع المرافعة المعدل أ.
٤٨٩	نة ١٩٦٩ صادرة عن الديوان الحاص بتفسير القوانين	
190	و عن رئيس الوزراء	امر دفاع رقم ( ۲ ) لسنة ۱۹۳۹ صاد
193	فاديالضريبة المزدوجةعلىالدخلالناجم عنمزاولة الملاحةالبحريةوالجوية	شروع اتفاقية بين الاردن وايطاليا لة
111		العربفة الجمركية

مطبعسة الجيش العربي



## تحد الحسيد للفعل ملك الملك للفرونية الماكمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣/٤/٢٣

نصادق ــ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور على القانون المؤقت الآتي وتأمر باصداره ووضعهموضع التنفيذ المؤتت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٦٩

## قانون معدل لقانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية

00-61-00

المادة ١ .. يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل) الهانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية لسنة ١٩٦٩) ويقرأ م التمانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشرا في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (١٤) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

١٤ – تعني عبارة « منطقة مشروع ري » اية منطقة ري تقرر السلطة انشاء مشروع ري فيها .

وتعني عبارة « منطقة المشروع » منطقة مشروع قنساة الغور الشرقية المبينة على الخارطة ونم

( ل ي م/١/١٨) المربوط نسخة اصلية عنها بالقانون الاصلي والتي تعتبر جزءا منه وأية منطقة المحرى يقرر مجلس الوزراء من آن لاخر بتنسيب من السلطة انها داخلة ضمنها وتكون مشروعاً قائماً بداته.

#### المادة ٣ ــ تعدل المادة ( ٢٣ ) من القانون الاصلي كما يلي :

أ ــ بالغاء ما جاء في الفقرة ( و ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

و – على لجنة انتقاء المزارعين ان تختار العائلة المزارعة للاستقرار في الاراضي القابلة للر<sup>ي ضمن</sup> منطقة المشروع على ان تتم الاولوية في الاختيار كما يلي :

في الدرجة الاولى : الى المتصرفين الدين يستغلون اراضيهم بالمدات في منطقة المشروع ·

في الدرجة الثانية : الى المزارعين الممتهنين الذين يقيمون في منطقة المشروع ﴿

في الدرجة الثالثة: الى المزارعين الممتهنين من سكان القضاء.

في الدرجة الرابعة : الى المزارعين الممتهنين من سكان الاقضية الاخرى . في الدرجة الحامسة : الى المتصرفين الذين يستغلون اراضيهم عن طريق التأجير او الزارعة

ضمن منطقة المشروع .

#### ب ــ بالغاء ماجاء في الفقرة (ز) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

ز \_ على لجنة انتقاء المزارعين ان تختار العائلة المزارعة في الاراضي القابلة للري ضمن أية منطقة مشروع ري لاتشمله احكام الفترة (و) من هذه المادة وفق نظام خاص لكل مشروع على حده تقره السلطة بموافقة مجلس الوزراء.

اللَّذَ ٤ ــ تعدل المادة (٢٦) من القانون الأصلي بالغاء ماجاء في الفترة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

ا ـــ للسلطة ان تسترد جميع او بعش النفقات الانشائية والفنية والادارية التي تنفق على أي مشروع من
 مشاريعها من المتصرفين جحب نظام تستصدره السلطة لهدا الغرض.

## المحت ين طل ال

والسيــــاحة والانـــــار محمد اديب العامري 1979/2/47

وزير الصمحة ووؤيسر

أفرية والتعلميم بالوكالة عبد السلام المجاني

رئيس الــوزراء ووزيــر ناثب رئيس الوزراء ووزير اللاخلية الخارجي\_\_\_ة بالوكالة ووزير الدفــــــاع بالوكالة عبد المنعم الرفاعي سمان داو د عاكات الفايز وزيسر الانشـــاء رزبر الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير امين يونس الحسيني صبحي امين عمره صالح برقان وزيــر الاشغال العامـــة وقاضي القضــــاه ووزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية بالوكالـــة لافتصاد السوطني فضل الدلقموني حاتم الزعبي يحيى الخطيب

سامي ايسوب

Spill in it

# فى المبي للفعل ملك المملك للعالات الحاتمة

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ ، ويناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣/٤/٢٣ نأمر بوضع النظاء الآتي : ـــ

نظام رقم ( ۲۵ ) لسنة ۱۹۲۹

## نظام معدل لنظام المياه واللافتات والمحلات العامة

في بلديــة جــرش

صادر بمتمضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ \_ يسمى هذا النظام ر نظام معدل لنظام المياه واللافتات والمحلات العامة في بلدية جرش لسنة ١٩٦٩ ) ويتمر مع النظامرقم ٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – تعدل المادة ( ٢١ ) من النظام الاصلي بشطب ما جاء بعد عبارة ( دور العبادة ) الواردة فيها .

1979/8/47

ناثب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدفياع بالوكالية سمعان داو د عاكف الفايز

وزير المواصلات 

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير داخليسة للشؤون البلديسة والقرويسة امين يونس الحسيني

وزير الاشغال العامسة وقاضي القضاة ووزير الاوقسافوالشؤون والمقلسات الاسلامية بالوكالة

فضل الدلقموني يحيى الخطيب والسيـــــــاحة والاثـــر محمد اديب العامري

احتيناط للل

رئيس الوزراء ووزيسر

الخارجيسة بالوكسالسة

عبد المنعم الرفاعي

الانشـــاء والتعميـــر

صبحي امين عمرو

سامي ايوب

وزير الصحة ووزيــــر العربية والتعليــــم بالوكالة عبد السلام المجالي

حساتم الزعبي

صالح برقان

خدافسيز للنقل منك إلملكة للفارونية المحائمية

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٩٤ من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٤/٣٠

نصادق – بمقتضى المادة ٣١ من الدستور – على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : \_

قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٦٩

# قانون معدل لقانون الجمارك والمكوس

المادة ١ – يسمى هذا القانون المؤقت ( القانون المعدل لقانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٦٩ ) ويقرأ مــع قانون الجمارك والمكوس رقم (١) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعليلات كَمَانُونَ وَاحْدُ وَيَعْمَلُ بِهُ مِن تَارِيْحُ نَشْرِهِ فِي الْجِرِيْدَةِ الرَّسْمِيَّةُ .

يجوز للسلطة ان تحيل الى مختبر دائرة الجهارك او لاي جهة فنية محتصة أخرى اية بضاعة مستوردة من اجل فحصها وتحليلها فنيا .

تستوفى الرسوم الني يتقاضاها محتبر دائرة الجمارك وفق نظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ٣ \_ تعدل المادة ( ١٤٢ ) من القانون الاصلي على النحو التالي :

ب ... باضافة الجملة التالية الى آخر ما ورد بالفقرة ( ٤ ) منها كما عدلت بالقانون رقم ١٩٦٥/٤٠.

مصلحة العمل بما في ذلك انشاء مجمعات سكن للموظفين في مراكز الحدود » .

ا الدة ٤ ــ تعدل المادة (١٦٦ ) من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها تحت حرف (ج) : تنسيب لجنة من الوزارة يعينها الوزير .

ااادة ه \_ تعدل المادة ( ١٨١ ) من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها تحت حرف ( ج ) .

ج ـ لتنفيذ اي حكم من احكام هذا القانون .

وزيسر العدليسة وزير الدفاع عبد المنعم الرفاعي احمد طوقان سمعان داود

> وزيـــرا لمـــالية فضل الدلقموني حاتم الزعبي

المادة ٢ ــ يلغي ما جاء في المادة ( ٤١ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

أ \_ باضافة الجملة التالية الى آخر ما ورد في الفقرة الثانية منها وان يخفضها لتتناسب مع مقاصد الاتفاقيات الاقتصادية التي ترتبط بها الدولة ،

و يجوز للوزير ان ينفق من المبالغ المتوفرة بعد دفع اجور المستحقين وفقا للغايات التي تنظابا

ج ـــ للوزير او من ينيبه ان يقتطع نسبة لا تتجاوز ٢٠٪ من المكافآت المقرره صرفها بمقتضى هذه المادن لتوزيعها على الموظفين اللين لا يتاح لهم الاشتراك في اجراءات كشف المخالفات وذلك بناءعل

1979/1/4.

وزير الاقتصاد الىوطني

أتحسان بنطسلا الاقتصاد الوط\_\_

# نحق السيق لللعل ملك الملكة للعلانب العاتمية

بمقتضى المادة ( ١١٤ ) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٤/٣٠ نأمر بوضع النظام الاتي :

نظام رقم ( ۲٦ ) لسنة ١٩٦٩

## نظام الغاء نظام اجور الاعمال الاصافية لموظفي الدولة

صادر بمقتضى المادة ( ١١٤ ) من الدستور

00-pst-0-0

المادة ١ – يسمى هذا النظام ( نظام الغاء نظام اجور الاعمال الاضافية لموظفي الدولة لسنة ١٩٦٩ ) ويعمـــل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – اعتبارا من تاريخالعمل بهذا النظام يلغي (نظام اجور الاعمالالاضافية لموظفيالدولةرقم ٧٨لسنة ١٩٦٧).

## احتين بطسلال

1979/4/4.

وفيـــــوزراء الـــــوزراء عبد المنعم الوفاعي	نسائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع احمد طوقان	نــــاثب رئيس الوزراء ووزير الداخليــــة عاكف الفايز	وزیـــــــر العـــدلیـــــــة سمعان داود
وزيــــــر الانشاء والتعمــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير المواصـــلات والنقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	ممل ووزیر رویـــــة	زير الشؤون الاجتماعية وال اخلية للشؤون البلدية والة <b>صالح</b> بر <b>قان</b>
وزيــــــار المــــــاليـة فضل الدلقموني	مـــة وقاضي القضــــاة ووزير المقدسات الاسلامية بالوكالـــة ي <b>حي الخطيب</b>	الاوقاف والشؤون و	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
لقافة والاعـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	ر وزير الا ه والسياح	ــر وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير الصحة ووزيـــــــــــــــــــــــــــــــــــ

## نوالمبر للعل منر الملكة المعدونية الماتمية

بمقتضى المادة الرابعة من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية رقم ١٤ لسنة ١٩٥٤ وبناء على ما قررة مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٦ نأمر بوضع النظام الاتي :

نظام رقم (۲۷) لسنة ۱۹۲۹

# نظام معدل لنظام معهد الثقافة العمالية

صادر بمقتضى المادة الرابعة من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ( ١٤ ) لسنة ١٩٥٦

00-14-00

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( النظام المعدل لنظام معهد الثقافة العمالية لسنة ١٩٦٩ ) ويقرأ مسم نظام معهد الثقافة العمالية رقم ( ٤ ) اسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيا يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٢ – تعدل المادة السادسة من النظام الاصلي بالاستعاضة عن كلمة ( وللوزير ) الواردة فيهـــا بعبارة ( ولحجلس الادارة ) واضافة عبارة ( وذلك بأغلبية الاصوات ) في آخر المادة ب

المادة ٣ ــ تعدل المادة الثامنة من النظام الاصلي بالاستعاضة عن عبارة (على الاكثر)الواردة فيها بعبارة (على الاقل)٥

المادة ٤ – تعدل المادة العاشرة من النظام الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي : (أ ــ تحديد مقدار اجور المحاضرين ونفقاتهم ):

> المادة ٥ – يلغى ما جاء في المادة ( ١٢ ) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : المادة ١٢ :

> > يضطلع المدير بواجبات امين السر ۽

Sport in in

المادة ٦ \_ تضاف المادة الجديدة التالية الى آخر النظام الاصلي :

المادة ٢٣ :

سمعان داود

صالح برقان

وزيـــر الصحــــــة ووزيـــر

التربية والتعليم بالوكالــــــــــة عبد السلام المجالي

للمجلس طلب المشورة الفنية من الهيئات الرسمية والهيئات الممثلة للقطاع الخاص .

الحسين بطسلال

. 1979/8/47

يسائب رئيس السوزراء ووزير الداخلية 

وزير الاشغال العامـــة وقاضي القضاة ووزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية بالوكالة

يحيى الخطيب

ووزير الحسارجيمة بالوكالمسة عبد المنعم الرفاعي

وزير المواصــــلات وؤير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير داخليـــة للشؤون البلديـــة والقرويـــة

سامي ايــوب

قضل الدلقموني 

والسياحية والائسار يعمد اديب العامري

وزيـــــر الانشــاء

صبحي امين عرو

1979/2/44

الاعمار حسما هو مدرج في الجدول الملحق بهذا النظام والذي يعتبر جزءاً منه .

نمدالمبذ للفك مفر الملك الفلعان المائمة

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣/٤/٢٣

بمقتضى المسادة ( ٣١ ) من الدستور ،

نأمر بو ضع النظام الآني : ـــ

## العرين وطال

رئيس الوزراء ووزيـــر الحـــــــارجية بالوكــالة نائسب رئيس السوزراء ووزير الداخليسسة ووزير الدف\_\_\_\_اع بالوكال\_\_\_\_ة عاكف الفايز عبد المنعم الرفاعي سمعان داود وزيـــــر الالشـــــاء

نظام رقم ( ۲۸ ) لسنة ۱۹۶۹

نظام تشكيلات وظائف مجلس الاعمار

صادر بالاستناد الى المادة ٨ من قانون الموازنة العامة رقم ( ٩ ) لسنة ١٩٦٩

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظامتشكيلات وظائف مجلس الاعمار لسنة ١٩٦٩) ويعمل بهمن تاريخ ١/١/١٩٦٩.

خُدَهُ ٢ ـ يُحدد عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة واسماء هذه الوظائف ودرجاتهـــا ومخصصاتها في ملاك مجلس

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير داخلية للشؤون البلديه والقرويــــــة وزيدر المسوامسلات

امين يونس الحسيني

يميي الخطيب

صالح برقان

اذير الصحــة ووزيـــر البربة والتعلـــيم بالوكالة عبد السلام المجالي

حاتم الزعبي

سر وزير الاشغال العامة وقاضي القضاه ووزير الاوقاف 

سامي ايوب

وزير الثقافسة والاعلام والمياحسة والالسمار عمد اديب العامري

صبحي امين عمرو

فضل الدلقموني

# نظام الرسوم وطوابع المرافعة المعدل

لسنة ١٩٦٩

المادة ١ ــ يسمى هذا النظام ( نظام الرسوم وطوابع المرافعة المعدل لسنة ٩٦٩ ) ويعمل بـــه من تاريـــخ نشره ني الجريدة الرسمية ويقرأ مع نظام الرسوم وطوابع المرافعة لسنة ١٩٦٦ الذي يشار له فيما بعد بالنظام الاصل كنظام واحد .

المادة ٧ \_ تعدل الفقرة (أ) من المادة ٦ من النظام الاصلي بحيث تصبح كما يلي :

المادة ٦ ـــ أ ـــ تلـفع رسوم تعاطي مهنة المحاماة السنوية خلال شهر كانون الثاني من كل سنة :

المادة ٣ - تعدل المادة ٧ من النظام الاصلي بحيث تصبح كما يلي :

المادة ٧ \_ يحق لمجلس النقابة تأجيل دفع الرسوم السنوية للمحامين بصورة عامة في اي سنة لمدة لا زبد عن شهرين من نهاية شهر كانون الثاني .

المادة ٤ .. تعدل المادة ١١ من النظام الاصلي بحيث تصبح كما يلي :

المادة ١١ ـ أ ـ يدفع المحامي مقابل الاجازة مبلغ دينار اردني واحد .

ب ـــ ويدفع مبلغ دينار اردني مقابل الهوية .

المادة ٥ \_ ١ \_ تعدل المادة ١٢ من النظام الاصلي باضافة الفقرات التالية بعد الفقرة ( ه ) .

و \_ ماية فلس على جميع الصور والنسخ المصدقة مهما تعددت التي يستخرجها احد الفرقاء عن اي قرار او حكم او محضر او مستند في اية قضية يكون فيها محام وكيلا عن اي من الفرقاء.

ز ــ ماية فلس على الاندارات والمستندات التي تقدم من احد المحامين لتصديقها او تنظيمها الله الكاتب العدل واية صورة مصدقة عنها .

ح - خمسهاية فلس على الوكالات الاجنبية التي تترجم بواسطة الكاتب العدل :

٢ -- يعطى نص المادة ١٢ من النظام الاصلي بعد اضافة الفقرات (و، ز، ح) المبينة اعلاه البند رنم

(١) ويضاف اليها بند جديد برقم ٢ كما يلي :

٢ – اذا لم تلصق طوابع المرافعة المبينة في البند السابق كليا او جزئيا فيعتبر وكيل الفريق المحالف من المحامين مسؤولا تجاه النقابة عن تسديد قيمة الطوابع المطلوبة او الناقصة مضافا البها الله من تلك القيمة بالإضافة الى ما تنطوي عليه مثل هذه المخالفات على مسؤولية مسلكية .

نقيب المحسامين سليان الحديدي

اصدق على هذا التعديل ( نظام الرسوم وطوابع المرافعة المعدل اسنة ٩٦٩ ) للعمل بموجبه بعد نشره في الجريدة الرسمية وفقاً لاحكام المادة ٧٧ ( د ) من قانون المحامين النظاميين رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ .

المادة ٢ – تطبق على رسوم تعاطي مهنة المحاماة المستحقة عن السنة الجديدة التي ابتدأت في ٢٩/٤/١ المادتان ٦ و ٧

المحامين رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ ، للعمل بموجبه بعد تصديقه ونشره .

وضعت الهيأة العامة للنقابة في جلستها المنعقدة بتاريخ ٩٦٩/٤/٢٥ هذا التعديل وفقا لاحكام الماده ٧٧ من قانون

من النظام الاصلي علي ان يتم استيفاء الرسوم عن المدة الواقعة ما بين ٢٩/٤/١ لغاية ٦٩/١٢/٣١ وبنسبة

وزير العدليـــة سمعان داود

## قرار رقم (۱)

#### صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

#### -

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٨/١٠/٢٨ رقسم ١٩٦٨/١٠/٢١٠ اجتمع الديوان الحاص بتفسير القوانين لاجل تفسير احكام المواد ٣ و ١٠ و ١٠ و ٢٠ من قانون صندوق قروض البلديات والقرى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٨ ، والمادة / ٢٥ مني نظام موظفي الصندوق رقم ١٥ لسنة ١٩٦٨ وبيان ما يلى :

١ – هل يملك مجلس ادارة صندوق قروض البلديات والقرى تقرير علاوة بدل تمثيل لمدير عام مؤسسة الصنسدوق
 بمعزل عن مجلس الوزراء ؟

عندما يقوم ديوان المحاسبة بتدقيق سجلات الصندوق الحسابية بقرار من مجلس الوزراء بناء على طلب مجلس ادارة الصندوق عملا بالمادة / ٢٠ من قانون الصندوق هل يتوجب على ديوان المحاسبة تقديم ملاحظاته ونتيجة تدقيقاته الى مجلس الوزراء ام الى مجلس ادارة الصندوق ؟

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس مجلس ادارة الصندوق الموجه لرئيس الوزراء بواسطة وزير الداخليـــة الشؤو<sup>ن</sup> البلدية والقروية بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠ وتدقيق نصوص القانون والنظام المطلوب تفسيرهما يتبين :

١ - فيها يتعلق بالنقطة الاولى ان قانون صندوق قروض البلديات والقرى قد اناط في المادة العاشرة منه بمجلس الوزراء صلاحية تحديد راتب مدير عام الصندوق ولم يرد فيه اي نص يتعلق بالعلاوات التي يحق للمدير العام تقاضيها . ولهذا فانه يتوجب الرجوع لاحكام نظام الحدمة المدنية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ لتقرير هذه المسأله عملا بالمادة/١٥ من نظام موظفي الصندوق التي اوجبت تطبيق احكام نظام الحدمة المدنية في الحالات التي لم يرد عليها نص في نظام موظفي الصندوق .

وبالرجوع لاحكام نظام الحدمة المدنية المشار اليه يتبين ان الفقرة (ب)من المادة الرابعة منه تنص على النعلاوات الموظفين وغير ذلك مما يدفع للموظف باستثناء راتبه تحدد بتشريعات محاصه يصدرها مجلس الوزراء .

ولهذا فان مجلس الوزراء هو المختص بتحديد علاوة بدل التمثيل لمدير عام الصندوق لا مجلس ادارة الصندوق المعادوة المعادوة الماكون المادة/٢٥ من نظام موظفي العمندوق قد اناطت بمجلس ادارة الصندوق حق ممارسة صلاحيات بحل الوزراء فان المقصود بدلك الصلاحيات الادارية المتعلقة بالموظفين لا الصلاحيات التشريعية التي لا يجوز بمقنفى النظام اناطتها بمرجع خلاف المرجع المنصوص عليه في المادتين ٣١ و ٤٠ من الدستور .

٢ – اما فيها يتعلق بالنقطة الثانية فان المادة (١٣) من قالون ديوان المحاسبة تنص على ان لديوان المحاسبة ان يتثبت من ان القوانين والانظمه والتعليمات المتعلقه بالامور المالية معمول بها بدقه وان يلفت النظر الى أي خطأ في تطبيقها وان المادة / ١٦ منه توجب على جميع الموظفين الذين يوجه ديوان المحاسبة اليهم استيضاحا او ملاحظة ان يجيوا عنها دون ابطاء.

وان المادة/٢٧ منه تنص على انه اذا وقع خـــــلاف في الرأي بين الديوان واحدى الوزارات او الدوائر يعرض موضوع الخلاف على مجلس الوزراء للفصل فيه .

ومن هذه النصوص يتبين انالاستيضاحات والملاحظات يجب ان توجه من الديوان الى الوزارات والدوائر المختصة لا الى مجلس الوزراء ، وان مجلس الوزراء لا يعرض عليه الامر الا عند وقوع خلاف في الراي بين الديوان واحدى الوزارات او الدوائر .

وحيث ان مؤسسة صندق قروض البلديات والقرى هي مؤسسة مستقلة مرتبطة بوزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية عملا بالمادة الثالثه من قانون الصندوق. فان الاستيضاحات والملاحظات التي يبديها ديوان المحاسبة يجب انتوجه الى المؤسسة المذكورة بواصطة الوزير المشار اليه للاجابسة عليها حتى اذا وقع خلاف في الرأي بين المؤسسة والديوان بعرض الامر على مجلس الوزراء للبت فيه ، وبالتالي لا يكون من حتى الديوان عرض المسألة رأسا على مجلس الوزراء قبل وقوع مثل هذا الخلاف .

هذا ما نقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

#### صدر ۱۲/۱۲ /۱۹۹۹

عضو عضو عضو عضو عضو ورئيس الديوان الحـــاص مندوب وزارة الداخلية المستشار الحقوقي عضو محكمة رئيس محكمة التمييز بتفسير القوانين المثرون البلدية والقرويه لرئاسة الوزراء التمييز الاول

منيب الماضي شكري المهتدي بشبر الشريقي موسى الساكت علي مسمار

Charles of the

# Spirit Con 12 to

#### قرار رقم (٧)

## صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بنـــاء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابـــه المؤرخ ١٩٦٩/٣/١٠ رقم د/٢٢١١/٥ اجتمع الديوان الحاص بنفسير القوانين لاجل تفسير الفقرة الثانية من المادة الثالثة من نظام الضيان الاجتماعي لموظفي الحكومة ومستخدميها رقم 1 لسنة ١٩٦٦ المعدلة بالنظام رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٦ وبيان ما يلي :

- اذا قررت اللجنسة الطبية اللواثية ان مرض طالب المعونة مرض مقعد هل تملك اللجنة الطبية العلبا عند عرض
   القرار عليها حق نقضه وتقرير ان المرض غير مقعد ام ان دورها يقتصر على التصديق على القرار .
- ٢ ـ اذا قررت اللجنة الطبية اللوائيــة ان المرض غير مقعد فهل من حق اللجنة الطبية العليا ان تنقضه اذا وجدت ان
   المرض مقعد و هل يكون هذا النقض ملزما للجنة الطبية اللوائية ؟
- ٢ عندما يكون تقرير اللجنة الطبية اللواثية متعارضا مع اللجنة الطبية العليا ما هو التقرير الذي يتوجب على لجنسة الضهان الاجتماعي الاخذ به ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرثيس الوزاء بتاريخ ١٩٦٩/٣/٦ وتدقيق النصوص القانونية يتبين ان الفقرة الثانية من المادة الخامسة المعدلة المطلوب تفسيرها لاتجيز صرف المعونة المنصوص عليها فيها الا اذا كان المرض المقعد عن العمل ثابتا بتقرير لجنة طبية لواثية مصادقا عليه من اللجنة الطبية العليا .

وعلى اساس هذا النص يكون طالب المعونة فيما يتعلق بثبوت المرض المقعد امام احدى ثلاث حالات :

- الاولى ــ ان تقرر اللجنة الطبية اللواثية ان مرضه مقعد وتصادق اللجنــة الطبيه العليا على ذلك . وفي هذه الحالة يكون شرط الحصول على المعونة وهو ان المرض مقعد متوفراً .
- النانة ان تقرر اللجنة الطبية اللواثية ان المرض مقعد وتخالفها اللجنــة الطبية العليا في ذلك . وحينئذ يكون من حق اللجنة العليا عدم التصديق على التقرير تطبيقا للقاعدةالقائلةان من يملك حقالتصديق يملكحقالنةض، ولا يكون الطالب في هذه الحالة مستحقا للمعونة لعدم ثبوت ان مرضه مقعد عن العمل بتقرير من اللجنة اللواثية مصادقاً عليه من اللجنة العلياكما تتطلب الفقرة الثانية المشار اليها .
- الثالثة ان تقرر اللجنة الطبية اللواثية ان المرض غير مقعد ولا يقتنع طالب المعونة بذلك . وفي هذه الحالة يكون من حقه ان يطلب معاينته من اللجنة الطبية العليا التي يعتبر قرارها في المسالة قطعيا عملا بالمادة/١١/من تعليات اللجان الطبية ، فاذا قررت اللجنة الطبية العليا ان المرض مقعد يكون قرارها هو النافذ المفعول لا قرار اللجنة اللوائية وعلى لجنة المعونة ان تتقيد به .

منَّا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

#### صدر بتاریخ ۱۹۲۹/٤/۲۳

عضو عضو عضو عضو رئيس الديوان الحــــاص خوب وزارة الصحة المستشار الحقوقي عضو محكمة رئيس محكمة التمييز الثول وكيل الوزارة لرئيس محكمة التمييز الاول

الدكتور احمدالنابلسي شكري المهتدى أن بشير الشريقي موسى الساكت علي مسمار

## قوار رقم (٦)

#### صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

#### -

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٩/٣/١٨ رقم م/٢٥٧٢/٧٣ اجتمع الديوان الحداص بتفسير القوانين لاجل تفسير الفقرة (أ) من المادة/٧٧ من نظام الحدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ وبيان ما اذا كانت مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية المنصوص عليها في قانون مؤسسة تسويق المنتجات الزراحيدة رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٨ تعتبر مؤسسة حكومية بالمعنى المنصوص عليه في هذه الفقرة بحيث يجوز انتداب موظفي الحكومة اليها ام لا؟

وبعد الاطلاع على كتابوزير الماليةالموجه لرئيسالوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٣/١٥ وتدقيق النصوصالقانونيةينبين:

- ١ ان الفقرة (أ) من المادة / ٧٧/من نظام الحدمة المدنية الباحثة عن انتداب الموظفين تنص على مسايلي ( لا يجوز الانتداب الا للدوائر والمؤسسات الحكومية ) .
- ٢ ان قانون مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية المشار اليه آنفا وان كان ينص على ان مؤسسة التسويدة هي شخص اعتباري يتمتع باستقلال مالي واداري الا انه في الوقت نفسه نص على ان الاعمال المنوطة بها هي ممارسة جميع الاعمال التجارية والمائية والصناعية التي ترتبط بأهداف تسويق المنتجات الزراعية والاتجار بهدا. كما ان رأسمالما يتألف من مساهمة المزارعين المنتجين والحكومة وانها تخضع لاحكام قانون الشركات والانظمة الصادرة بمقنفاه بالقدر الذي لا يتعارض مع احكام قانونها الحاص وان ارباحها توزع بين المساهمين .

ومن هذا يتضح ان مؤسسة التسويق ليست مؤسسة حكومية بالمعنى القانوني وانما هي مؤسسة ذات نفع عام ذلك لانه يشترط لاعتبار المؤسسة مؤسسة حكومية ان تكون اموالها اموالا عامة تتبع في حساباتها نفس القواعد المقررة بثأن اموال الدولة ولا تخضع هذه الاموال لطرق التنفيذ العادية . وهذه الشروط غير متوفرة في مؤسسة التسويق اذان معظم أموالها هي اموال خاصة تعود للمساهمين وتخضع في حساباتها وادارتها المالية على وجه العموم لقواعد القانون الخاص وهو قانون الشركات ولا يوجد نص يجعل اموالها غير خاضعة لطرق التنفيذ العادية .

وينبني على هذا اله لا يجوز انتداب موظفي الحكومة للقيام بأعباء اي مهمة في هذه المؤسسة .

هذا ما نقرره في تفسير النقطة المطلوب تفسيرها 🖫

#### صدر بتاريخ ٢٣/٤/١٩٩١

عضــو عضــو رئيس الديوان الحــاص عضو عكمة التمييز بتفسير القوانين عضو عكمة التمييز رئيس عكمة التمييز الاول الثاني رئيس محكمة التمييز الاول	عضـــو المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء	عضسو ننوب وزارة الاقتصاد الوطني وكيل الوزارة
---	--	---

#### قرار رقم (۸)

## صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٩/٣/١٧ رقم ض١٩٦١/١ على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة/١٥/ من قانون ضريبة الدخل رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٤ وبيان ما اذا كان حكمها ينطبن على الرواتب التي يتقاضاها رئيس الوزراء والوزراء ومخصصات اعضاء مجلس الامه ومكافآت اعضاء محالس ادارة

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٣/١٣ وتدقيق النصوص القانونة الاحوال التي يشتمل فيها دخل اي فرد مقيم في المملكة على دخل يخضع للضريبة بمقتضى احكام البند (ب) او البند(ه) من الفقرة الاولى للمادة الخامسة من هذا القافون يضاف الى مقدار الاعفاءات المسموح بها بمقتضى المادة /١٤/مبلغاً يعادل ١٥٪ من الدخل المذكور شريطة ان لا يتجاوز الاعفاء المسموح به بمقتضى هذه الماده حدا أعلى قدره ٢٠٠ دينار)

ومن هذا النص يتضح ان الدخل الذي يشمله الاعفاء الجزئي المقرر في هذه المادة هو الدخل الذي يخضع الضرية بمقتضى احكمام البند (ب) او البند (ه) من الفقرة الاولى للمادة الخامسة من هذا القانون .

وبالرجوع لهذين البندين يتبين ان البند (ب) انما ينحصر حكمه في ارباح ومكاسب اية وظيفة بما في ذلك القبة السنوية المقدرة للسكن او المنامة او الماكل او الاقامه .

وحيث ان رئيس الوزراء والوزراء واعضاء محلس الامة واعضاء محالس الشركـــات ليسوا موظفين بالمعى القانوني . فان حكم هذا البند لا يشملهم ولا تعتبر المبالغ التي يتقاضونها داخله في مفهوم الارباح والمكاسب المنصوص

اما البند (ه) فان حكمه يتعلق بثلاثة امور :

۱ – راتب تقاعد

وحيث ان عبارة ( راتب تقاعد ) قد جاءت في النص مطلقة فهي تشمل اى راتب يتقاضاه المكلف بهذا الاسم. سواء أكان هذا المكلف موظفا او غير موظف.

وحيث ان قانون التقاعد المدني قد رتب لرئيس الوزراء والوزراء واعضاء مجلس الامة حقوقا تقاعدية. نـــان راتب خاضعا لحكم المادة /١٥/ المشار اليها .

أما كلمة (الترام) الواردة في البند ذاته فيها انها قد وردت مطلقة ايضا فانها تشملاي النزام. سواء اكان مصلاه العقد او القانون ب

وحيث ان الرواتب والخصصات التي يتقاضاها رئيس الوزراء والوزراء واعضاء عبلس الامة هي الزامات مرتبة لهم على الجزينة بمقتضى القانون و قانها تعتبر داخلة في مدلول كلمة ( الدَّام ) المشار اليها وتخضع لحكم الماده/١٥/ ايضا.

اما ( المسانية ) فان المقصود بها كل مبلغ يترتب للمكلف سنويا لقاء عمليقوم به سواء اكان هذا الدخل السنوى شثاعن عقد او عن القانون .

وحيث ان المكافاة التي يتقاضاها اعضاء مجالس الشركات انما تدفع لهم مسانهة استنادا لقانون الشركات لقـــاء قيامهم باعمال ادارة الشركة . فاتها تدخل في مدلول كلمة ( مسانهة ) الواردة في البند (ه) المشار اليــــــــــ وتسري عليها احكام المادة /١٥ / .

اماكون الشركة غير مازمة يدنع المكافآت لاعضاء مجلس الادارة عندما لا تكون هنالك ارباح فلا يغير من الوضح شيئا لان الاعفاء الوارد في المادة /١٥/ لا يكون الا في الحالة الني تتحقق فيها المكافأة للاعضاء .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

#### صدر بتاریخ ۲۳/۱۹۹۹

رثيس الديوان الخساص عضو رئيس محكمة التمييز عضو محكمة بتنسير القوانين المستشار الحقوقي مندوب عن وزارة المالية رثيس محكمة التمييز الاول لرثاسة الوزراء مدير فسريبة الدخل

علي مسيار عيسي طدساش

## امر دفاع رقم (۲) لسنة ١٩٦٩

صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩

---

نظرا للحاجة الفورية الماسة اوضع اليد على ما مساحته ( ٤ ) دونمـــات و ( ٩٦٦ ) مترا مربعا من القطعة رئم ( ٢٣ ) وما مساحته ( ٤ ) دونمات و ( ٩٦٦ ) مترا مربعا من القطعة رقم ( ٢٥ ) كلتاهما من حوض اللباب الشهالي رقم ( ٣١ ) من اراضي دير علا ــ غور ابي عبيدة لاقامة مجمع الدوائر الحكومية عليها ، وبناء على تنسيب الجهــات المختصة آمر بما يلي :

١ – الاستيلاء على الاراضي المبينه اوصافها باعلاه .

٢ ــ تعيين لجنة من مهندسي محافظة البلقاء ومأمور التسجيل فيها ومندوب عن وزارة الاشغال العامة للكشف الفوري على الاراضي المذكورة لاثبات نوع الابنية والاشجار والاشياء الاخرى الثابتة عليها ومساحاتها والحالة التي مي عليها وذلك لاجل الاستئناس بالكشف المذكور عند تقرير التعويض نتيجة الاستملاك.

على مدير الاراضي والمساحة اتخاذ الاجراءات اللازمة للسير بمعاملة الاستملاك وفقا لقانون الاستملاك.
 ١٩٦٩/٤/٢١

رفيس الوزراء عبد المنعم الرفاعي

صدرت الارادة الملكيـــة السامية بالموافقــة على قرار مجلس الوزراء رقم ١٩٢ تاريخ ١٩٦٩/٤/٢٣ المتضمن الوافقة على مشروع الاتفاقية المنوي ابرامها بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية الايطالية لتفادي الضريبة المزدوجة على الدخل الناجم عن مزاولة الملاحة البحرية والجوية ببن البلدين بشكلها التالي :

## مشروع اتفاقية

بين ايطاليا والاردن

لتفادى الضريبة المزدوجة على الدخل الناجم عن مزاولة الملاحة البحرية والجوية

-

ان حكومة الجمهورية الايطالية وحكومــة المملكة الاردنية الهاشمية رغبة منهما في عقد اتفاقيــة لتفادي الضريبة لمزدوجة على الدخل الناجم عن مزاولة الملاحة البحرية والجوية بين بلديهما ، قد اتفقتا على ما يلي :

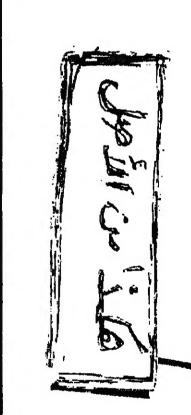
#### المادة الاولى

بموجب نص الاتفاقية المشار اليها فان العبارات الواردة ادناه تعني كما يلي :

- ١ تعني عبارة و مزاولة الملاحة البحرية والجوية ، ممارسة مهنة النقل في البحر والجو للاشخاص ، والحيوانات ، والبضائع ، والبريد التي يزاولها اصحاب السفن او الطائرات ، او مستأجروها ، او مستثمروها ، بما في ذلك بيع تذاكر السفر وما يماثلها لنقل الاشخاص والبضائع .
- ٢ تعني عبارة « الجهات الايطالية » الحكومة الايطالية والمؤسسات العامة الايطالية الوطنية والمحلية ، والاشخاص المقيمين في ايطاليا من الوجهة الضرائبية وغير المقيمين من الوجهة الضرائبية في الازدن ، وكذلك الجمعيات المالية المؤلفة وفقا للقوانين الايطالية والتي تقوم مراكزها الادارية الفعلية في اراضي الجمهورية الايطالية.
- ٣ تعني عبارة « الجهات الاردنية » الحكومة الاردنية والمؤسسات العامــة الاردنية الوطنية والمحلية ، والاشخاص المقيمين في الاردن من الوجهة الضرائبية وغير المقيمين من الوجهة الضرائبية في ايطاليا ، وكذلك الجمعيات المالية والمؤلفة وفقا للقوانين الاردنية والتي تقوم مراكزها الادراية الفعلية في الاراضي الاردنية ،

#### المادة الثانية

١ - تتعهد الحكومة الايطالية باعفاء الدخل الناجم عن مزاولة الملاحة البحرية والجوية بين ايطاليا والاردن والبلدان الاخرى من قبل جهات اردئية تمارس هذه الاعمال تحت رايتها الوطنية ، من ضريبة الدخل ومن كل ضريبة اخرى تقوم على اساس الايرادات الخاضعة لهذه الضرائب في ايطالها .



اخرى تقوم على اساس الايرادات الخاضعة لهذه الضرائب في الاردن .

٣ \_ الاعفاء المالي المقرر في الفقرتين السابقتين ١ و ٧ يسري كذلك على الجهات الملاحية البحرية والجوية الايطالبا والاردنية التي تشنرك في رأسمال عام ، وفي عمل او في عضويــة عمـــل دو لي ، ويقتصر ذلك عـــلى دخل تلك

تصدق هذه الاتفاقية وتصبح سارية المفعول في اليوم الحامس عشر الذي يلي تــــاريخ تبادل وثائق ابرامهـــا. وسيدمري مفعول هذه الاتفاقية على ايرادات الملاحة البحرية والجوية اعتبارا من اليوم الاول من كانون الثاني ١٩٦٤.

#### المادة الرابعة:

يسري مفعول هذه الاتفاقية الى امد غير محدود ، والكن في وسع اي من الحكومتين اشعار الاخرى خطيا قبل ستة اشهر برغبتها في الغائمًا وعلى هذا الافتراض تصبح هذه الاتفاقية بأطلة المفعول اعتبارًا من اليوم الأول مــن شهر كانون الثاني من العام التالي لعام انتهاء مدة الاشعار .

حررت في عمان في اليوم .........من سنة ...... من سنة ...... على نسختين اصليتين باللغــات الايطــالب والعربية والانكليزية ، ولجميعها نفس القيمة، وفي حالة خلاف بين النصين الايطاني والعربي يعتبر النص الانكليزي.

> عن حكومـــة المملكة الاردنيسة الهساشميسة

عن حكومة جمهورية ايطاليا .

٧ ... تتعهد الحكومة الاردنية باعفاء الدخل الناجم عن مزاولة الملاحة البحرية والجوية بين الاردن وايطاليا والبلدان الاخرى من قبل جهات ايطالية تمارس هذه الافعال تحت رايتها الوطنية من ضريبة الدخل ومـــن كل ضريبــة

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٧/٥/٩٦٩ الموافقة على القرار الذي وضعه صاحبا المعالي وزير اللبة ووزير الاقتصاد الوطني بتعديل التعريفة الجمركية على الشكل التالي : ـــ

التعريفة الجمركية

١ - استنادا الى الصلاحية المخولة الينــــا بموجب المادة الرابعـــة من قانون الجمارك والمكوس رقم (١) لسنة ١٩٦٢ ننسب اجراء التعديل التالي على التعريفة الجمركية :

الرســــــــــــــــــــــــــــــــــــ	الر ســم	وحسدة	بيان الاصناف	رقم البند
الحسائي	السابـــق ـــــــــــــــــــــــــــــــــ	الاستيفاء		
			الات حاسبة الخ	OY/AE
%.0	Zv•	القيمسة	أ _ الالات الاليكترونية	
% <b>\</b> •	٧.٠	القيمــة	ب ــ غير هـــــا	

٢ – يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وزيـــــر المماليـــة وزيـــر الاقتصاد الوطني فضل الدلقموني حاتم الزعبي